

أجب على الأسئلة الآتية :

السؤال الأول : (١٠ درجات)

المطلوب توضيح رأيك المهني لخمس عبارات فقط من العبارات الآتية مع تدعيم اجابتك بالأسانيد القانونية اللازمة :

١- تؤدي سيطرة شركة غير مقيمة على شركة أخرى مقيمة ، إلى أن تصبح الأخيرة في حكم المنشأة الدائمة للأولى.

٢- تخضع فوائد الودائع التي يحصل عليها الأشخاص الاعتبارية للضريبة وذلك سواء كان الشخص الاعتباري مقيما في مصر أو غير مقيم .

٣- يؤدي الاختلاف بين المعالجة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة ، والمعاملة الضريبية لعناصر الإيرادات والمصروفات وفقا للتشريعات الضريبية ، إلى نشأة التزامات ضريبية مؤجلة .

٤- تطبق قواعد الخصم تحت حساب الضريبة في حالة التعامل مع المنشأة الدائمة لشخص اعتباري أو طبيعي غير مقيم، بينما تطبق الضريبة المستقطعة من المنبع في حالة التعامل مع الشخص الطبيعي أو الاعتباري غير مقيم.

٥- تؤثر الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة على مقدار مصروف ضريبة الدخل الذي يفصح عنه بقائمة الدخل.

٦- يعتبر الإقرار ربطا للضريبة التزاما بأدائها في موعدها القانوني ، ولا يجوز للمصلحة في جميع الأحوال اجراء أو تعديل الربط إلا في خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء الأجل المحدد قانونا لتقديم اقرار الفترة الضريبية .

السؤال الثاني : (٢٥ درجة)

الشركة المصرية للمصنوعات الجلدية شركة مساهمة مقيمة في مصر وتقوم بتصنيع شنت ومحافظ حريمي ورجالي من الجلد الطبيعي وبيعها للشركة القطرية المصرية وهي شركة تابعة للشركة المصرية ومقيمة في قطر، وذلك لتسويقها في الأسواق العربية بدول الخليج العربي. هذا وقد تبين لك ما يلي :

أ: نظرا لأن الشركة الوطنية لصناعة الجلود شركة مساهمة مصرية تقوم أيضا بانتاج ذات المنتجات السابقة وبيعها لموزعين مستقلين بدولة قطر بسعر بيع يتحدد على أساس التكلفة مضافا لها هامش ربح ١٠٪ من التكلفة ، فأخذت الشركة المصرية للمصنوعات الجلدية ذات السياسة لتسعير معاملاتها البيئية مع الشركة التابعة لها بقطر.

ب: بهدف تحديد السعر المحاييد لمعاملات الشركة المصرية مع الشركة القطرية التابعة، تم إجراء تحليل شامل لمدى التماثل بين هذه المعاملات، والمعاملات المستقلة للشركة الوطنية، وتبين وجود تماثل في المنتجات والوظائف التي تقوم بها كل شركة، ووجود تشابه في الأسواق وشروط التعاقد.

ج: تبين عند مراجعتك للإقرار الضريبي للشركة المصرية أن حجم مبيعاتها للشركة التابعة بقطر بلغ ١٠ آلاف وحدة، وتبلغ تكلفة الوحدة ٥٠٠ جنيه، قامت الشركة بتسعييرها بسياسة السعر المحاييد التي اختارتها والمشار لها في (أ)

د: في ضوء البيانات المتاحة عن الشركة الوطنية تبين أنها تقوم بانتاج الوحدة من منتجاتها بتكلفة ٥٤٠ جنيه، واتضح أن سبب الفرق في التكلفة بينها وبين الشركة المصرية يرجع إلى أن الشركة الوطنية تحدد تكلفة الانتاج على أساس التكاليف الكلية شاملة تكاليف الإشراف والمصاريف العمومية والإدارية وتمثل ٩% من التكاليف الكلية، بينما الشركة المصرية تعتبر هذه المبالغ مصاريف تشغيل ولا تدخل ضمن تكاليف الانتاج.

المطلوب :

أ- هل تعتبر المعاملات البينية للشركة المصرية والشركة التابعة لها بقطر، والمعاملات المستقلة للشركة الوطنية والموزعين المستقلين بقطر، معاملات متماثلة.

ب- إذا كانت الإجابة على ( أ ) بنعم فهل يعتبر معدل هامش الربح ١٠% من التكلفة، هو الهامش الذي يستخدم لتحديد السعر المحاييد لمنتجات الشركة المصرية عن معاملاتها مع الشركة القطرية في هذه الحالة، أم يستخدم معدل آخر، مع ابداء الأسباب.

السؤال الثالث: (١٥ درجة)

فيما يلي بعض المشكلات المرتبطة بالضريبة العامة على المبيعات :

١- تاجر مسجل لدى مصلحة ضرائب المبيعات قام بشراء مجموعة من سلع الجدول رقم (١) من السوق المحلي، وكان ثمن الشراء شاملاً ضريبة المبيعات التي دفعها المنتج الصناعي عند الانتاج وفقاً للنظام المتبع لسلع الجدول رقم (١). ولما كان التاجر قد قام بتصدير هذه السلع للخارج، فلقد تقدم لمصلحة الضرائب بطلب استرداد ضريبة المبيعات عن هذه السلع، إلا أن مصلحة الضرائب رفضت طلبه، على أساس أن الضريبة المسددة على المدخلات من سلع الجدول غير قابلة للاسترداد.

المطلوب :

ابداء رأيك الفني عن مدى أحقية التاجر في طلب رد الضريبة.

٢- قام أحد البنوك بالبيع بالمزاد العلني لبضائع مستوردة ومرهونة له لضمان اعتمادات مفتوحة لأحد عملائه ، وذلك نظرا لأن العميل لم يقيم بسداد المستحق عليه نظير الاعتمادات التي فتحها البنك لحسابه لاستيراد تلك البضائع . ولقد طالبت مصلحة ضرائب المبيعات البنك بتوريد ضريبة مبيعات عن تلك البضائع المباعة.

المطلوب : ابداء رأيك عن :

- أ- مدى أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة البنك بضريبة المبيعات علما بأن الخدمات المصرفية غير خاضعة لضريبة المبيعات .  
 ب- هل البنوك ملزمة بالتسجيل لدى مصلحة ضرائب المبيعات .  
 ج- إذا قام البنك بالتسجيل لدى مصلحة ضرائب المبيعات فهل إذا قام ببيع أحد أصوله الرأسمالية تخضع لضريبة المبيعات .

السؤال الرابع : (١٥ درجة)

طبقا لنظام العينة المعمول به في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قامت مصلحة الضرائب المصرية بإدراج شركة ٢٥ يناير ضمن عينة ٢٠٠٩ وقامت المأمورية بالفحص الفعلي لإيرادات ومصروفات الشركة المؤيدة للإقرار الضريبي المقدم من الشركة ثم قامت المأمورية بإرسال نموذج ١٩ ضريبة التعديلات التي قامت بها المأمورية وذلك كما يلي:

- ١- إضافة مبلغ ١٣٠٠٠٠ جنيه مصري إلى الربح الضريبي وهو عبارة عن ربح رأسمالي ناتج من بيع سيارة .
- ٢- إضافة مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه مصري إلى الربح الضريبي وهو عبارة عن المرتب السنوي للعضو المنتدب عن عمله الإداري .
- ٣- إضافة مبلغ ٨٧٠٠٠ جنيه مصري إلى الربح الضريبي وهو عبارة عن توزيعات أرباح من شركة غير مقيمة .
- ٤- إضافة مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه مصري إلى الربح الضريبي وهو عبارة عن غرامات منها ٩٠٠٠٠ جنيه مصري غرامات تأخير ناتجة عن عدم التزام الشركة بمواعيد التوريد و ٣٠٠٠٠ جنيه مصري غرامات ناتجة عن عدم التزام موظفي الشركة بالقوانين .
- ٥- إضافة مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه مصري إلى الربح الضريبي وهو عبارة عن ديون معدومة منها ١٠٠٠٠٠ جنيه مصري تخص أحد العملاء وقد حصلت الشركة على حكم

ابتدائي وجاري التنفيذ والباقي على أحد عملاء الشركة ولم تقم الشركة بأي إجراءات ضده.

٦- إضافة مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه مصري إلى الربح الضريبي وهو عبارة عن عائد على الدفعات المقدمة.

فإذا علمت أن الوعاء الضريبي للشركة من واقع اقرار الشركة ١١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري ومن واقع تعديلات المأمورية ١١٦٠١٠٠٠ جنيه مصري كما سددت الشركة مبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري عند تقديم الإقرار بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري عبارة عن المبالغ المسددة طبقا لنظام الدفعات المقدمة بالإضافة إلى العائد المستحقة عليه.

المطلوب :

سلطان احسب ضريبة الدخل الصحيحة من وجهة نظرك ومن واقع فهمك لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومقابل التأخير المستحقة على الفروق الضريبية مع العلم أن سعر ائتمان البنك المركزي ٩,٥ مع العلم أنه سوف يتم السداد في ٢٠١٢/١٢/٣١. سلطان اعداد مذكرة دفاع عن موقف الشركة مؤيدة بالأسانيد القانونية. سلطان اذكر الإجراءات التي حدد القانون للطعن والمدة القانونية المسموح بها للطعن خلالها.

السؤال الخامس : (٢٥ درجة)

شركة ١١ فبراير شركة مساهمة مصرية تعمل في مجال استيراد السلع الغذائية وبلغ صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب ٢٢٥٧٠٠٠ جنيه مصري وذلك وفقا لقائمة الدخل المعدة طبقا لمعايير المحاسبة المصرية. المطلوب اعداد الإقرار الضريبي وحساب ضريبة الدخل المستحقة على الشركة وفقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ إذا علمت أن :

١- بلغ إجمالي المبيعات ١٨١٠٠٠٠٠ جنيه مصري وتكلفة المبيعات ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري كما بلغ اجمالي المصروفات العمومية ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري منها مبلغ ٢٤٤٠٠٠ جنيه مصري اهلاك محاسبي ومبلغ ٨٠٥٠٠ جنيه مصري مصروفات غير مؤيدة بمستندات ضريبية كما تضمنت تكلفة المبيعات مبلغ ٨٧٠٠٠ جنيه مصري مصروفات غير مؤيدة بمستندات ضريبية كما بلغت مصروفات البيع والتوزيع ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري منها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري مصروفات غير مؤيدة بمستندات ضريبية.

٢- حققت الشركة خلال العام ايرادات متنوعة قدرها ٢١٢٧٠٠٠ جنيه مصري منها ٢٠٠٠٠٠٠ أرباح نتيجة الاستثمار في بورصة لندن والباقي أرباح رأسمالية نتيجة بيع

سيارة بلغت تكلفتها في تاريخ البيع ١٢٠٠٠٠ جنية مصري ومجمع الإهلاك ٧٠٠٠٠ جنية مصري .

٣- قامت الشركة بتقييم مخزون آخر المدة بصافي القيمة البيعية والتي بلغت ٣٢٠٠ جنية مصري للطن مقابل ٣٣٠٠ جنية مصري للتكلفة وبلغت كمية مخزون آخر المدة ١٠٠٠ طن .

٤- تحصلت الشركة خلال العام على توزيعات أرباح نتيجة مساهمتها في مجموعة من الشركات المقيمة بلغت ٢٤٨٠٠٠٠ جنية مصري .

٥- بلغ اجمالي المصاريف التمويلية خلال السنة مبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ جنية مصري ناتجة من القروض التي حصلت عليها الشركة وكان بيانها كما يلي :

سلطان قرض من شخص طبيعي غير خاضع بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية مصري معدل الفائدة ١٠٪ سنوي .

سلطان قرض من إحدى الشركات الشقيقة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية مصري بمعدل فائدة ٢٥٪ .

سلطان قرض من أحد البنوك بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية مصري بمعدل فائدة ١٠٪ سنوي وتم الحصول على هذه القروض في شهر يناير ٢٠١٢ لمدة عام وتم استخدام هذه القروض في نشاط الشركة وكان متوسط القروض ٣ ومتوسط حقوق الملكية ٩ وسعر الخصم والائتمان المعلن من البنك المركزي في بداية السنة ٩,٥٪ ونسبة القروض إلى متوسط حقوق الملكية المسموح بها ٤-١ .

سلطان بلغت الضريبة المسددة طبقا لنظام الخصم والتحويل تحت حسب الضريبة ٨٠٠٠٠ جنية مصري والضريبة المسددة بالزيادة من سنوات سابقة ٢٥٠٠٠ جنية مصري .

سلطان بلغ رصيد الأصول الثابتة للأغراض حساب الإهلاك الضريبي كما يلي :

- الأصول الأخرى رصيد أول المدة ٢٠٠٠٠٠ جنية مصري والإضافات خلال عام ١٥٠٠٠٠ جنية مصري .

- أجهزة كمبيوتر رصيد أول المدة ١٥٠٠٠٠ جنية مصري والإضافات خلال العام ١٠٠٠٠٠ جنية مصري .

- مباني رصيد أول المدة ١٠٠٠٠٠٠ جنية مصري ومجمع إهلاك أول المدة ٢٥٠٠٠٠ جنية مصري .

السؤال السادس : ( ١٠ درجات )

تكلم عن نظام الدفعات المقدمة الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من حيث :

١- كيفية حساب قيمة الضريبة التي سوف يقوم الممول بسداد الدفعات على أساسها ومواعيد وطريقة السداد المسموح بها .

- ٢- المواعيد التي حددها القانون للاختيار بين نظام الدفعات المقدمة ونظام الخصم تحت حساب الضريبة وهل يحقق للممول أو مصلحة الضرائب العدول عن نظام الدفعات المقدمة في أي وقت أما لا.
- ٣- توضيح ما هي الاستفادة المحققة من تطبيق هذا النظام لكل من الممول والمصلحة.

## الإجابة

إجابة السؤال الأول :

رقم العبارة	التعليق
١	نصت الفقرة الأخيرة من المادة رقم (٤) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أن لا تعنى سيطرة شركة غير مقيمة على شركة أخرى مقيمة، أن تصبح الشركة المقيمة منشأة دائمة للأخرى.
٢	تخضع فوائد الودائع التي يحصل عليها الأشخاص الاعتبارية المقيمة للضريبة، أما بالنسبة للأشخاص الاعتبارية غير المقيمة فنصت المادة رقم (٥٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن تخضع العوائد التي تدفع لهم نتيجة ما تنتجه القروض والسلفيات والديون أيا كان نوعها والسندات والأذون للضريبة المستقطعة من المنبع. وتأسيسا على ذلك فإن ما يدفع لهم كعائد عن ورائعهم البنكية لا يخضع للضريبة، بالإضافة إلى أن المادة رقم (٤٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نصت على تسري الضريبة على الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة بالنسبة إلى الأرباح التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر، بالتالي فإن عائد الودائع الذي تحقق للشخص الاعتبارية غير المقيم والذي لم يتحقق له من خلال منشأة دائمة لا يخضع للضريبة.
٣	يؤدي الاختلاف بين المعالجة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة، والمعاملة الضريبية لعناصر الإيرادات والمصروفات وفقا للتشريعات الضريبية، إلى نشأة التزامات ضريبية مؤجلة أو أصول ضريبية مؤجلة.
٤	تطبق قواعد الخصم تحت حساب الضريبة في حالة التعامل مع المنشأة الدائمة لشخص اعتباري أو طبيعي غير مقيم حيث تعد المنشأة الدائمة بمثابة شخص مقيم يسري عليه جميع أحكام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة، كما ستقوم المنشأة الدائمة بالالتزام بتقديم الإقرار

<p>الضريبي المنصوص عليه في المادة رقم (٨٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بينما تطبق الضريبة المستقطعة من المنبع في حالة التعامل مع الشخص الطبيعي أو الاعتباري غير مقيم، حيث يعتبر هذا الشخص غير ملزم بأحكام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة، وغير ملزم أيضاً بتقديم اقرار ضريبي لمصلحة الضرائب المصرية، وبالتالي يتحتم محاسبة عن طريق استقطاع الضريبة من المنبع.</p>	
<p>٥</p> <p>تؤثر الفروق الضريبية الدائمة على مقدار مصروف ضريبة الدخل الذي يفصح عنه بقائمة الدخل، ويقتصر هذا التأثير على الضريبة الجارية. وتؤثر أيضاً الفروق المؤقتة على مصروف ضريبة الدخل، ففي حالة إذا ترتب عن تلك الفروق التزامات ضريبية مؤجلة فتضاف على مقدار مصروف الضريبة المحمل على قائمة الدخل، وإذا ترتب عنها أصول ضريبية مؤجلة فتخصم من مقدار مصروف الضريبة المحمل على قائمة الدخل، وذلك كله طبقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي. هذا وينعكس هذا التأثير على مصروف ضريبة الدخل في الفترات المستقبلية.</p>	
<p>٦</p> <p>يعتبر الإقرار ربطاً للضريبة والتزاماً بأدائها في موعدها القانوني، ولا يجوز للمصلحة في جميع الأحوال إجراء أو تعديل الربط إلا في خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء الأجل المحدد قانوناً لتقديم إقرار الفترة الضريبية.</p> <p>وتقطع هذه المدة لأي سبب من أسباب انقطاع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني، وبالأخطار بعناصر ربط الضريبة أو بالتنبيه على الممول بأدائها أو الإحالة إلى لجنة الطعن.</p>	

#### إجابة السؤال الثاني :

بناء على البيانات المتاحة لإجراء تسويات على السعر المحايد للمعاملة البيئية للشركة المصرية مع شركتها التابعة والمقيمة في قطر يتضح الآتي :

أ- تعتبر المعاملة المستقلة التي اختارتها الشركة المصرية والخاصة بالشركة الوطنية مماثلة إلى حد كبير مع المعاملة البيئية للشركة المصرية وشركتها التابعة، إلا أن السعر المحدد ليس هو السعر المحايد.

ب- هامش الربح الذي استخدمته الشركة الوطنية ليس هو هامش الربح الذي يجب أن تستخدمه الشركة المصرية، والسبب في ذلك يرجع لأسس حساب التكلفة، حيث قامت الشركة المصرية بحساب التكاليف على أساس تكاليف الإنتاج مما

أدى لحساب تكلفة أقل عن المعاملة المستقلة للشركة الوطنية والتي تحدد التكلفة بشكل كلي، مما أدى لإنخفاض قيمة هامش الربح للشركة المصرية وبالتالي انخفاض قيمة المبيعات. والأمر يتطلب إعادة حساب هامش الربح للشركة الوطنية على النحو التالي:

بيان	جنيه	جنيه
المبيعات = ١٠٠٠٠ وحدة × ٥٤٠ × ج ١١٠٪		٥٩٤٠٠٠٠
تكاليف الانتاج الكلية متضمنة التكاليف الإشرافية والعمومية والإدارية	٥٤٠٠٠٠٠	
- التكاليف الإشرافية والعمومية والإدارية	(٤٨٦٠٠٠)	
تكاليف الانتاج المعدلة		(٤٩١٤٠٠٠)
مجمل الربح		١٠٢٦٠٠٠
نسبة هامش الربح من التكلفة المعدلة		٢٠,٨٪

وتأسيسا على ما سبق تتحدد قيمة مبيعات الشركة المصرية لشركتها التابعة في قطر على أساس السعر المحايد على النحو التالي:

١٠٠٠٠ وحدة × ٥٠٠ جنيه × ١٢٠,٨٪ = ٦٠٤٠٠٠٠ جنيه وليس ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه.

إجابة السؤال الثالث:

١- ليس من حق التاجر استرداد ضريبة المبيعات المسددة عن سلع الجدول رقم (١)، وذلك لأن الضريبة المكلف بها المنتج أو المستورد، وهو يقوم بتوريدها ويضعها على ثمن البيع، ولا يستحق لمصلحة الضرائب أية ضريبة مبيعات في مراحل البيع والتوزيع، وتكون الضريبة في هذه المراحل ضمن تكلفة السلعة والتي يسعر على أساسها سعر بيعها، وهنا التاجر سوف يسترد الضريبة من خلال ثمن البيع، وبالتالي ليس من حقه استرداد الضريبة من مصلحة الضرائب.

٢- تتم الإجابة على هذه الحالة على النحو التالي:

أ- من حق مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة البنك بضريبة المبيعات المستحقة على مبيعات السلع التي قام ببيعها، حيث البنك في هذه الحالة قام مكان التاجر ببيع السلع للحصول على مستحقاته وبالتالي فهو مكلف بتحصيل دين الدولة أيضا متمثلا في ضريبة المبيعات. ولكن لا يستحق ضريبة مبيعات عن الخدمات المصرفية.



بد البنك ليس ملزم بالتسجيل لدى مصلحة ضرائب المبيعات .  
 ج- إذا قام البنك بالتسجيل لدى مصلحة ضرائب المبيعات، فإن خدماته المصرفية لن تخضع للضريبة، ولكن إذا قام البنك ببيع أي من أصوله المكهنة أو غير المكهنة وكانت من السلع الخاضعة للضريبة، يعد البنك في هذه الحالة ملزم بتوريد ضريبة مبيعات عن مبيعاته من أصوله الرأسمالية.  
 إجابة السؤال الرابع :

ديسمبر ٢٠١٢ جنيه مصري	
١١٠٠٠٠٠	الوعاء الضريبي من واقع اقرار الشركة
	يضاف :
٧٨٠٠٠	توزيعات أرباح من شركات غير مقيمة
٣٠٠٠	غرامات عدم التزام موظفي الشركة
٤٠٠٠	ديون معدومة
١٣٠٠٠	عائد مسدد
١١١٦١٠٠٠	الوعاء الضريبي بعد التعديل
٢٢٩٠٢٥٠	الضريبة المستحقة
٢,٢٥٠,٠٠٠	الضريبة المسددة مع الإقرار
٤٠,٢٥٠	الضريبة الغير مسددة

إجابة السؤال الخامس :

٣١ ديسمبر ٢٠١٢ جنيه مصري	
١٨,١٠٠,٠٠٠	المبيعات
	يخصم :
١٠,٠٠٠,٠٠٠	تكلفة المبيعات
٨,١٠٠,٠٠٠	مجمل الربح
	يضاف :
٢,١٢٧,٠٠٠	إيرادات متنوعة
٢,٤٨٠,٠٠٠	توزيعات أرباح
	يخصم :

٣,٠٠٠,٠٠٠	مصروفات البيع والتوزيع
٢,٠٠٠,٠٠٠	مصروفات عمومية وإدارية
٤٥٠,٠٠٠	مصروفات تمويلية
٧,٢٥٧,٠٠٠	صافي أرباح (خسارة) العام قبل الضرائب
	يخصم:
	ضرائب الدخل
٧,٢٥٧,٠٠٠	صافي ارباح العام بعد الضرائب

حساب الإهلاك الضريبي:  
المجموعة الأولى:

الإجمالي	أجهزة كمبيوتر %٥٠	أصول أخرى %٢٥	البيان
٢٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	رصيد أول المدة
٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الإضافات
		١٧٧,٠٠٠,٠٠٠	الاستبعادات
٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠,٠٠٠	القيمة القابلة للإهلاك
١٦٨,٢٥٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٤٣,٢٥٠,٠٠٠	الإهلاك الضريبي ٢٠١٢

المجموعة الثانية:

الإجمالي	مباني %٥	بيان
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	رصيد أول المدة
		الإضافات
		الاستبعادات
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي التكلفة

٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	مجمع اهلاك اول المدة
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	إهلاك العام
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	مجمع اهلاك اخر المدة

٢١٨,٢٥٠,٠٠٠

إجمالي الإهلاك

حساب ٧%:

٢,٠٠٠,٠٠٠	إجمالي المصاريف العمومية
	يخصم:
٢٤٤,٠٠٠	الإهلاك المحاسبي
٨٠٥٠٠	مصاريف غير مؤيدة
١,٦٧٥,٥٠٠	المصاريف العمومية المؤيدة
٧%	نسبة ٧%
١١٧٢٨٥	نسبة ٧%
	إجمالي المصاريف الغير مؤيدة
٨٠٥٠٠	مصاريف عمومية غير مؤيدة
٨٧٠٠٠	تكلفة مبيعات غير مؤيدة
١٥٠٠٠٠	مصاريف بيع غير مؤيدة
٣١٧٥٠٠	الإجمالي

ديسمبر ٢٠١٢ جنيه مصري	
٧,٢٥٧,٠٠٠	صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة
	يضاف:
٢٤٤,٠٠٠	الإهلاك المحاسبي
٣١٧,٥٠٠	مصاريف غير مؤيدة
١٠٠,٠٠٠	فرق تقييم المخزون
١٦٠,٠٠٠	عوائد مدينة غير معتمدة
	يخصم:
٢١٨,٢٥٠	الإهلاك الضريبي
١٢٧,٠٠٠	أرباح رأسمالية
٢,٤٨٠,٠٠٠	توزيعات أرباح
١١٧,٢٨٥	نسبة ٧%
٥,١٣٥,٩٦٥	الوعاء الضريبي
٢٠%	سعر الضريبة

١٠٢٧١٩٣	الضريبة
---------	---------

العوائد المدينة الغير معتمدة

قرض بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري معدل العائد ٢٥%

الزيادة على مثلي سعر البنك المركزي = ١٩.٢٥ = ٦ .

الزيادة الغير معتمدة = ٢٥٠٠٠٠ = ٦ × ٢٥ = ٦٠٠٠٠ جنيه مصري

إجمالي العوائد المدينة الغير معتمدة

قرض من شخص طبيعي غير خاضع

الزيادة على مثلي سعر البنك المركزي للقرض من الشركة الشقيقة.

إجمالي العوائد المدينة الغير معتمدة

١٠٠٠٠

٦٠٠٠

١٦٠٠٠